Received : 7 / 10 / 2024 Accepted : 12/ 1 / 2025 Published : 10 / 7 / 2025

استدراكات ابن إياز البغدادي في كتابه المحصول في شرح الفصول

م. د هناء فاضل عبد

hanaa.f.a@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب

الملخص :

من جمالية اللغة العربية وطبيعة أصحابها أنّها تتسع للنقاش وهذا دليل على الحركة الفكرية المعرفية المستمرة، فكان الاستدراك بتعقيب النحوي لآراء النحوي الآخر ما هي إلا نتيجة التدبر والتفكير في تدارك المؤلفات السابقة عن طريق الرد عليها أو تصويبها، وما نجده عند ابن إياز ما هو إلا استدراكات كان بعضها ليس في محلها، وبعضها الآخر عبارة عن إضافة حاول بها إثراء رأيه وبيان بصمته النحوية في كتابه المحصول في شرح الفصول متبعا منهجا وصفيا لعرض آرائه النحوية من باب التفصيل والتعقيب، على الرغم من وجود آراء نحوية لنحويين آخرين قد استدرك ابن إياز عليهم أيضا، إلا أني ارتأيت تخصيص هذا البحث على آراء ابن معط واستدراكات ابن إياز فقط وهي(24) مسألة. ولم أعثر على بحث تناول هذا الموضوع مسبقا، فتكون بحثي من أربع وعشرين مسألة نحوية ثم رأيي كباحثة على ما ذكره ابن إياز، ثم نتائج البحث، وأخيرا قائمة المصادر.

الكلمات المفتاحية : الاستدراك ، التنبيه ، المسألة النحوية

Corrections by Ibn Iyas Al-Baghdadi in His Book Al-Mahsoul fi Sharh Al-Fusoul

Dr. Hanaa Fadhel Abdul

Al-Mustansiriyah University , College of Arts

Abstract

One of the beauties of the Arabic language and the nature of its scholars is that it is communicative enough for debate, which is a testament to the continuous intellectual and cognitive movement. The *istidrak* (redresses) made by one grammarian in response to the views of another grammarian are purely the result of contemplation and reflection, attempting to rectify former works either by responding to or correcting them. What we find in Ibn Ayaz (also Iyaz) are redresses, some of which are misplaced, while others are attempts to enrich his own views and demonstrate his grammatical footprint in his book *Al-Mahsul* in explaining (fi Sharh) *Al-Fusul*. He followed a descriptive approach to present his grammatical opinions in detail and in response to others. Despite there being grammatical beliefs of other grammarians that Ibn Ayas also commented on, I chose to focus this study on the views of Ibn Mu'at and the reconsiderations of Ibn Ayas alone, amounting to 24 issues. I did not find any previous research addressing this subject, so my research paper comprised twenty-four grammatical issues, followed by my own views as a researcher on what Ibn Ayas mentioned, the research conclusions, and finally the list of references.

Keywords: istidrak (reconsiderations), alertness, grammatical issue

المقدمة

يتضمن هذا البحث مجموعة من المسائل التي استدركها ابن إياز أثناء شرحه للفصول الخمسين لابن معط، شارحا ومعلقا ومستدركا. وقد جذبت انتباهي تلك الاستدراكات عند قراءتي لكتاب المحصول فارتأيتُ جمعها في هذا البحث وهي مداخلات اتسمت بالعلمية ولم تخل أو تخدش ما جاء به ابن معطٍ. والهدف من هذا البحث هو جمع الاستدراكات التي بلغت(24) تتبعتها، فكان أغلبها

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

استدراكات توضح منهج ابن إياز في ضرورة ذكر تفصيلات الموضوع النحوي، بالرغم من وجود استدراكات أخرى له لكنها كانت كإضافة لأقوال نحويين آخرين، لم أتناولها في بحثي؛ لتخصيصه بالاستدراكات التي أوجدها ابن إياز في نصوص ابن معط فقط.

ثم ارتايتُ الوصول إلى أصوب الأقوال عنده بعد عرضها ومناقشتها. أما ما يخص الدراسات السابقة فلم أعثر على دراسة تناولت كتاب المحصول وعرض استدراكات مؤلفه ابن إياز. ويتألف هذا البحث من مجموعة من المسائل البالغة(24) مسألة اختص فيها ابن إياز مستدركا على كلام ابن معط.

وأبدأ بـ(الاستدراك) وهو مأخوذ لغة من قولهم: " (استدركَ الشيءَ) بمعنى حاول ادراكَهُ، أي: أدركَهُ ولَحِقَ به، و(تداركَ خطأَ الرأيِ بالصَّوابِ)، و(استدركَهُ)، و(استدركَ عليه قوله)، و(استدرك ما فات)). (الزمخشري، 1998م)

ويبدو أنّ دلالة الاستدراك ما يأتي من الشراح وغيرهم تعليقا على المتون النحوية بوجهة نظر أو رأي نحوي أخر مما غفل عنه المتقدمون، وهذا لا يعني خطأ المتقدمين؛ بل هو رأي إن لم يزد من إبداع النص السابق له فهو لا ينتقص منه وفي ذلك ابتعاد عن الانتقاص من المتقدمين، و(الاستدراك) في الاصطلاح:" دفع توهمٍ ناشيءٍ من كلام سابق." (التهانوي، 1996م) أو "دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيهًا بالاستثناء." (الكفوي، 1998م).

والاستدراك قديم عند النحويين، فأغلب النحويين يستدركون على من سبقهم في مجال علمهم، وهذا الطريقة تغنى الثروة النحوية بتعدد آراء النحويين بما يضيفه النحوي على المتن النحوي، واستمرت هذه الطريقة في الاستدرك منذ القدم حتى وقتنا الحالي، ومن أكثر النحويين استدراكا هو ابن مضاء القرطبي في كتابه(الرد على النحاة) الذي جاء بما يلغي ما أثقل كاهل علم النحو من نظريات وعلل وغيرها. وسنعرض مجموعة من المسائل أو الموضوعات التي استدرك عليها ابن ياز عند شرحه لكتاب الفصول الخمسين، بما يسمى المحصول في شرح الفصول وهو في جزأين، ولابد من ذكر أنّ بعض هذه الاستدراكات كانت تكميلا لما جاء به ابن معط أو أنها تعطي نوعا من الإضافة التي تنم عن رأي نحوي.

1_ مسألة في حدّ الكلام:

تتشابه النصوص النحوية غالبا في تعريف الكلام عند النحويين العرب؛ لأنهم أعرف الناس لما يسهم في تلقين العربية لمتعلميها بطريقة تخلو من التعقيد، وقد تحدث عنه علماء النحو كثيرا وجعلوه في بداية مؤلفاتهم النحوية سواء أكان تعريفا بحده أم بيانا لأنواعه.

ويُعرّف ابن معط الكلام فيقول: ((فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، كقولك: (زيدٌ أخوك، وقام زيدٌ))). (الزواوي، 1973م) ويستدرك ابن إياز على كلامه فيقول :" وأقول أساء الترتيب؛ لأنه بدأ بتعريف الكلام، وقد كان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة؛ لأنها مفردة، والكلام مركب، وتعريف المفرد سابق على تعريف المركب، وعذره في ذلك أن المقصود إنما هو الكلام." (ابن إياز، 2010م)

يبدو أنّ لابن معط هدفا في بداية كلامه عن تعريف الكلام بدلا من الكلمة، فبداية كل حوار يقوم على الكلام لا على الكلمات، وهذا ما يخالج كل متكلم ناطق عند التكلم، لوجود غرض بذلك، ولكن نظرة ابن إياز تقوم على أساس بناء الجملة من مجموعة عناصر، ولكل منهما غرضه في تفضيل طريقته عند التعريف بالكلام. فبالنظر إلى ما قصده ابن معط ما هو دليله العقلي باستخلاص الكلام عن طريق اللفظ والمحاورة، وبالنظر إلى ما أراده ابن إياز ما هو إلا دليل على تفضيل نظرة بناء الكلام بدلا من النظر له كاستعمال. وكلاهما على صواب.

2_ مسألة عناصر الكلام:

المعروف أنّ الكلام يُقسم إلى عناصر ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهذا ما تداوله النحويون في كتبهم، ولكل نوع منها خصائصه التي تمايزه عن غيره.

قال ابن معط: ((ودليل حصرها أنّ المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وسُمّي بذلك لسموه على قسيميه، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه، وهو الفعل، وسُمّي باسم أصله وهو المصدر، والمصدر فعلٌ حقيقة، وإما ألا يصح الإخبار عنه، ولا به وهو الحرف، وسُمّي بذلك لوقوعه طرفا، وفضلة يتم الكلام بدونه)) (الزواوي، 1973م، صفحة 150)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

قال ابن إياز: ((أقولُ: هذا الذي استدل به المصنف على حصر الأقسام فيه خلل، وذلك أن قسمته غير حاصرة؛ إذ تحتمل وجها رابعا، وهو أن تُخبر عنه لا به، وسواء كان هذا القسم واقعا أو غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أو محالا؛ إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 21/1)

فحقيقة الكلام من ثلاثة عناصر ولا رابع لها إلا أنّ ابن إياز انطلق من تخصيص كل كلمة وقال باحتمال وجود ما يخبر عنه لا به، وهذا لا وجود له في كلام العرب. فإن وجد فهو نادر لا يُذكر.

3_ مسألة الفعل:

اختلف الكلام عن الفعل من نحوي لآخر، بحسب الإنطلاقة في الحديث عنه سواء من حيث التعدي واللزوم أم من حيث الأزمنة، أم من حيث الصحيح والمعتل، وغيرها.

قال ابن معط في حدّ الفعل: ((كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كـ(ضربَ) (يضربُ)، (اضربْ).)) (الزواوي، 1973م، صفحة 151)

ويستدرك ابن إياز على كلام ابن معط مبينا وجوب التنبيه في ذكر تفصيل كل زمن معين فيقول: ((وقوله: دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى) فصل ثان يفصله عن الاسم، إذ الاسم الدال على ما وضع له لا يقترن بزمان. وقد كان الواجب أن يقول: مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة؛ ليسلم الحدّ عن النقض بمثل(الصبوح)، و(الغبوق)، و(القيل)، فإن هذه الكلمات، وإن دلت على معنى مقترن بزمان، لكن زمانها غير معلوم: أهو ماضٍ أو حاضر أو مستقبل.)) (ابن إياز، 2010م، صفحة 43/1)

والحقيقة أنّ ابن معط قد سار على نهج من سبقه في عرضه لتعريف الفعل، ولم يذكر (الصبوح والغبوق والقيل) لقلة استعمالها، وعدم الحاجة إلى ذكرها لعدم الخلط بينها وبين الأفعال الحقيقية، إلا إذا كان تعريفه شاملا لجوانب الأفعال وما يشابهها حتى وإن كان معلوما عند الناطقين بالعربية، فلابدّ من ذكرها. ويتعمد ابن إياز تلك الاستدراكات لغرض الشمول في تحديد المسألة النحوية عن طريق عرض جميع جوانبها وتفصيلاتها.

4_ مسألة (قد) ودخولها على الفعل المضارع

لكل فعل في اللغة العربية دلالة تساعد على إدراكها مجموعة من العلامات التي لا تكاد تفارق الفعل، وكان لمشاركة الفعلين علامة واحدة يخرجها من مجال تخصيصها إلى العموم، وهو ما نجده واضحاً في العلامة(قد) التي تعد من علامات الفعل الماضي ويتردد وجودها بكثرة، في حين كان دخولها على الفعل المضارع بنسبة أقل.

إذ يقول ابن إياز: ((ونقل شيخنا أنها لم تعمل لأنها لما دخلت على الماضي والمستقبل صارت كأنها غير مختصة. وعندي_ أي عند ابن إياز_ أن هذا باطل؛ بدليل أن (أن) الناصبة للفعل المستقبل تدخل على الماضي، كقولك: (يعجبني أن ضربَ زيدٌ)، وعلى المستقبل، نحو: (يُعجبني أن يضربَ زيدٌ)، وهي مع ذلك ناصبة عاملة.)). (ابن إياز، 2010م)

ويبدو أن ابن إياز قد أغفل مفارقة لطيفة أن لا وجه للموازنة بين(قد) و(أن)، فـ(قد) من علامات الفعل الماضي كقولنا: (قد قامت الصلاة) وتدخل على المضارع للقلة، كقولنا: قد ينجحُ الكسولُ، فلا أثر إعرابيا لها في النصوص القرآنية أو كلام العرب وهي مفردة لا شركاء لها في عملها، وهي تخدم المعنى أكثر من الأثر الإعرابي؛ أما (أن) فهي من الحروف التي لها أثر إعرابي أكثر من الأثر المعنوي، وهي من ضمن مجموعة الحروف الناصبة للفعل المضارع مع ندرة دخولها على الماضي.

5_ الشبه بين الفعل المضارع والاسم:

إنّ وجود الشبه بين الفعل المضارع والاسم، هو ما يمايز الفعل المضارع عن غيره من الأفعال في العربية، وهو الحافز في إعراب الفعل قياسا بأخويه (الماضي، والأمر)، فضلا عن إمكان وقوعه موقع الاسم، فنقول: زيدٌ يقومُ أي: زيدٌ قائمُ.

قال ابن معط في هذه المشابهة: ((بين الفعل المضارع والاسم مشابهةٌ شديدةٌ؛ لذلك أُعرِبَ المضارع، فلم يخرج الاسم بشبهه له عن مكانه، بخلاف الحرف، فإنه لا مشابهة بينه وبين الاسم.))

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

قال ابن إياز: "وفي كلامه هذا نظر؛ وذلك أنّ المضمر في قوله: (بشبهه له) يعود في الظاهر إلى الفعل المضارع؛ لأنّه قد تقدم ذكره، فإن كان يريد ذلك فليس بجيد؛ لأنّ أهل العربية يقولون: مُنِعَ الاسم من الصرف لمشابهته الفعل مطلقا من غير تقييد له بالفعل المضارع، وإن كان يريد بـ (شبهه له)، أي: للفعل مطلقا، فهو جيد، ولكن لا يُفهم من عبارته.)) (ابن إياز، 2010م)

ولا أرى داعيا لهذا الاستدراك عند ابن إياز، فكلام ابن معط واضح في معناه إلا أنّ ذكره للحرف قد جعله شبهة عند ابن إياز، على أساس الموازنة بين عناصر الكلام الثلاثة(الاسم والفعل والحرف) إلا أن ما أراده ابن معط يدل على أنّ الكلام يخص الاسم والفعل المضارع حصرا، وأن ذكره للحرف من باب بيان عدم وجود أدنى شبه بينهما، في حين ذكر الفعل المضارع هو دليل على وجود أحد الأفعال يُستثنى من قاعدة بناء الافعال وهو الفعل المضارع؛ لوقوع المشابهة بينه وبين الاسم.

6_ الممنوع من الصرف

اهتم علماء العربية بموضوع الممنوع من الصرف، سواء أكان المنع بعلة واحدة أم علتين، وحقيقة الممنوع من الصرف عدم التنوين، ولا يُجر، ويخرج الاسم من المنع إلى الصرف في حالات كإضافة (ال) التعريف، أو عند الإضافة، أو في الضرورة الشعرية.

يقول ابن معط: ((وكل ما لم ينصرف معرفةً، إذا نُكّرَ انصرف)). (الزواوي، 1973م، صفحة 158) فقال ابن إياز: يُشير إلى نحو: (أحمدَ)، و(إبراهيمَ)، فإنّهما لا ينصرفان معرفة، فـ(أحمدُ) سبباه التعريف ووزن الفعل، و(إبراهيم) العجمة والتعريف، فإذا نُكّرا انصرفا لبقائهما على سبب واحد. لكن في كلامه تسامحٌ، وذلك أنّا قد قدّمنا أنك لو سميت رجلا بـ (أحمر) لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، فإن نُكّر فسيبويه لا يصرفه، فهذا لا ينصرف معرفة، ولا نكرة.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 130/1)

وفي تنكير العلم الممنوع من الصرف تعريفا له لفقدانه أحد علتي المنع، فاسم العلم(أحمد) من الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتي وزن الفعل والعلمية، فإن نُكِرَ فقد العلمية وبقت علة وزن الفعل فيتم صرفه وتنوينه، أما (أحمر) على وزن (أفعل) مؤنثه (فعلاء) فهو ممنوع من الصرف لعلتي وزن الفعل والوصفية، فإن سميت به لم ينصرف على رأي سيبويه، لوجود علتي العلمية ووزن الفعل، فإن نكرته زال عنه التعريف وبقي وزن الفعل، فعلى رأي سيبويه يُعامل معاملة قبل التسمية أي ممنوع من الصرف لعلتي الوصف ووزن الفعل، وهو المرجح عندي. إلا أنّ ما جاء به ابن إياز هو نوع من الخلط بين أسماء العلمية وأسماء الوصفية، وما كان للاسم لا يكون للصفة حتى وإن سميَ بها، وهو ما يبين اختلاف المسمى بين (أحمد وأحمر).

7_ بناء الاسم لوقوعه موقع الفعل

فبناء الاسم على الكسر كما في (حَذامِ، وقطامِ، نزالِ...) فجميعها أسماء أعلام على وزن(فعال) وهي معدولة من (حذامة ، قطامة) مؤنث، واسم فعل الأمر(نزال) بمعنى انزلْ.

قال ابن معط في مشابهة ما وقع موقع الفعل، نحو: (حذامِ، وقَطَامِ) والمشابهة بينهما وبين (نَزَالِ) من أربعة أوجهٍ: الأول: الموازنة اللفظية، والثاني: العدل، والثالث: التأنيث، والرابع: أنهن كلهن أعلام وضعن لمسميات بهنّ.))

قال ابن إياز: ((وهنا تنبيه وهو أنّ المصنف ذكر هذه العلل موجبة بناء الاسم، ومعلوم أنّ هذا الاسم فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه الصرف، فيقولون: (هذه قَطَامُ) و(رأيتُ قطامَ) و(مررتُ بقطامَ)، وليس البناء فيه واجبا عند الجميع، فإن كان يريد اللغة الحجازية خاصةً، فالواجب عليه أن يُقيد كلامه، ولا يُرسِلَه، فاعرفه.)). (ابن إياز، 2010م)

وهذا الاستدراك من ابن إياز فيه مبالغة، فما ذكره ابن معط، ما هو إلا ما تشترك به هذه الأسماء سواء أقال إنّها على لغة الحجاز أم على لغة تميم؟ فهو قصد المشتركات بينهن للمشابهة؛ لا البناء أو المنع من الصرف. فجميعها توزن على (فعال) وهي معدولة، وهي أسماء مؤنثة، وتقع أعلاما لمسميات.

8_مسألة جمع الاسم المقصور

تمتاز الأسماء المقصورة بإعرابها المقدر لتعذر ظهور العلامة الإعرابية على الألف المقصورة، فهو: ((هو ما كان آخره ألفٌ مفردة، نحو: عصا، ورحى، وحُبلى)). (الزواوي، 1973م، صفحة 159)

قال ابن معط في جمع الاسم المقصور: ((ويُفتح ما قبل الواو والياء في المعتل المقصور، نحو: (وأنتم الأعلون) (آل عمران:139)، و(لمن المصطفين) (ص:1)))

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

قال ابن إياز: ((أقول: إذا جمعتَ الاسم المقصور جمع السلامة قلتَ في الرفع: (هؤلاء مصطفون) بفتحة قبل الواو، وفي الجر والنصب: (رأيتُ المصطفين)، و(مررتُ بمصطفين)، ولك في هذا وأمثاله تقديران: فمنهم من يقول: الأصل: (مصطفيون) و(مصطفيين) لكن الضمة والكسرة مستثقلتان على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان: الياء والواو في الرفع، والياءان في النصب والجر، فحذفت الياء التي هي اللام وكان حذفها أولى لوجهين: الأول: أنها لا تدل على معنى بخلاف الواو والياء اللتين بعدها، فإنهما يدلان على الجمع والإعراب. والثاني: أنها اعتلت بالإسكان بعد أن كانت متحركة، والاعتلال يأنس بالاعتلال، ومنهم من يقول:لاقت واو الجمع وياؤه ألف (مصطفى) وهما ساكنان فحذفت الألف، وكان حذفها أولى لما تقدم. وعندي أنّ هذا أحسن لأمرين: أحدهما أنّه أقل عملا من الأول، وكلما قلّ العمل والتقدير كان أولى، ألا ترى أنّ الأول فيه إسكان الياء ثم حذفها، والثاني ليس فيه سوى الحذف فقط. والثاني: أنّ الفتحة إنما بقوها قبل الواو والياء لتدل على الألف المحذوفة، وإذا قدرنا حذف الياء لم يبقَ في اللفظ ما يدل عليها.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 195/1)، ويبدو أنّ ابن إياز قد استحسن ما ذكره ابن معط من رأي نحوي في حذف ألف(مصطفى) بدلا من حذف الياء في (مصطفيون) وهو ما يدل على أنّ الأخذ بالفتحة التي قبل (الواو والياء) لتدل على الألف المحذوفة في نهاية كلمة (مصطفى) تعطي معنى أفضل وأكثر ترجيحاً في تقدير المحذوف من جمع الاسم المقصور.

9_ مسألة جمع المذكر السالم:

من المعلوم أنّ الجمع للمذكر السالم هو من الأسماء المعربة بالحروف، واختلفت فيه الآراء من نحوي إلى آخر، بحسب نظرة النحوي في الحاجة إلى بيان الجمع، واستخلاصه عما يخالطه من جموع أخرى.

يتضح أنّ علماء النحو القدماء لم يُعرّفوا جمع المذكر السالم؛ بل وضعوا له دلائل تشير إليه خاصة عند موازنته بالمثنى؛ لاشتراكهما بالمعربات بالحروف. فضلا عن الحديث فيما يخص الموازنة بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير.

كما في قول سيبويه في باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم: ((سألت الخليل عن قولهم: الأشعرون، فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة، فكما كسروا مِسمَعا والأشعث حين أرادوا بني مِسمَعٍ وبني الأشعث، ألحقوا الواو والنون. وكذلك الأعجمون. وقد قال بعضهم: النُّميرون. وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كلُّ هذا النحو يكسَّر.)). (سيبويه، 1988م)

قال ابن معط: ((وشرط هذا الجمع إن كان الاسم جامدا ان يكون مذكرا علما عاقلا، وإن كان صفة فشرطان: الذكورية والعقل)

قال ابن إياز: ((وهنا تنبيه، وهو أنّه قد أخلّ بشرط آخر، ذكره الجزولي وغيره، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث، لا يقال: (طلحون) ، ولا(حمزون)، وإن كانا علمين لمذكرين، احتراما لوجود أمارات التأنيث؛ ولذا لم يصرفا، وإنما يقال: (طلحات، وحمزات).)) (ابن إياز، 2010م، صفحة 198/1)

وكان ابن إياز موفقا في هذا الاستدراك، لوجود جمع للمذكر يُجمع بالتاء التي تخص جمع المؤنث السالم وهي الأسماء التي تنتهي بالتاء المربوطة كـ(طلحة)، فعدم جمع الاسم المذكر: طلحون؛ بل طلحات، وهذا الأمر قد أغفله ابن معط، ولربما كان حديثه بعموم الجمع لا تفصيلاته.

10_ مسألة الفعل المعتل الآخر

للفعل المعتل أحكامٌ تخصه دون غيره في الإعراب، وهي وقوع الألف في آخر الفعل وعدم ظهور العلامة الإعرابية على الألف فتقدر الحركات في الرفع والنصب.

قال ابن معط في إعراب الفعل معتل الآخر بالألف: ((وإن كان معتل الآخر بالألف قدرت الحركات تعذراً، نحو: (يسعى).)). (الزواوي، 1973م، صفحة 164)

وكان استدراك ابن إياز على ذكر(الحركات) وما فيها من إشارة على الرفع والنصب والجر، وهو استدراك لا حاجة لذكره، فالدارس للعربية يعلم أنّ الفعل المعتل الآخر، تُقدر عليه حركات الرفع والنصب، أما الحالة الثالثة فهي الجزم، أي: القطع، بمعنى قطع حرف العلة في نهاية الفعل عند دخول أدوات الجزم. وما ذكره ابن معط هو دليل واضح على مراده بـ(الحركات) أنّ المقصود بها (الرفع والنصب) فقط.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

قال ابن إياز: ((وقوله تعذرا إشارة إلى ما قدمناه من استحالة ظهور الحركة فيها. لكن هنا تنبيه، وهو قوله: (قُدِرت عليه الحركات) وهي_ أعني الحركات) إشارة إلى الضمة والفتحة والكسرة، ومعلوم أن الفعل لا يُعرب بالجر، وكان يجب أن يقول: قُدِرت الضمة والفتحة، وعندي له اعتذار، لا بأس به، وهو أن تكون (الحركات) إشارة إلى الضمات والفتحات، فأعرفه.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 219/1)

وقول ابن إياز: ((وعندي له اعتذار لا بأس به))، هو استدراك على نفسه، فقد استدرك على ابن معط، ووجد في كلامه حجة تلغي أستدراكه، فهو استدراكٌ ملغى؛ لعدم جر الفعل بالكسرة والبديهي بحركات الفعل الضمة والفتحة فقط.

11_ مسألة تعدي الفعل بالهمز والتضعيف:

يتحول الفعل عن طريق الهمز والتضعيف من متعدٍ لمفعولين إلى متعدٍ لثلاثة مفعولات، قال ابن معط عما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات: ((وهي أفعال نقلت إلى اثنين بالهمزة أو التضعيف، وذلك نحو: (أعلمتُ) و(علّمتُ)، و(أنبأتُ) و(نبأّتُ)، و(أخبرتُ) و(خبّرتُ)، تقول: أعلمَ اللهُ زيداً عمرا فاضلا).)) (الزواوي، 1973م، صفحة 175)

قال ابن إياز: ((وهنا تنبيه، وهو إنّ قول المصنف: (نُقلت بالهمزة أو التضعيف) يقتضي أن الأصل(نبَأْتُ، وخبرْتُ)مخففتين، فنُقلا بالهمزة والتضعيف، ولم يُنطق بهما كذلك، فعُلِمَ أنّه تسامحٌ وإرسالٌ.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 340/1)

وفي استدراكه هذا وجهة نظر، فأصل(أعلمتُ) من علِم، فتعدت بالهمز مع اتصالها بضمير الفاعل، فعند الفصل نقول: أعلمَ اللهُ زيدا عمرا فاضلا، أما (أنبأتُ) من نبأ، فتعدت بالهمز مع اتصالها بتاء الفاعل فصارت(أنبأتُ) وأما(نبأتُ) من نَبَأَ، فصارت بالتضعيف(نبأّتُ) مع إضافة تاء الفاعل، فما وقع فيه ابن إياز هو إرجاع الفعل إلى أصله مع بقائه متصلا بضمير الفاعل ولا يجوز ذلك إلا بتجريده ورجوعه إلى مادته اللغوية دون ذكر الفاعل.

12_ مسألة قيام الظرف مقام الفاعل:

قال ابن معط: ((وقد يُقام الظرف من الزمان أو المكان إذا كان مختصاً مقام الفاعل)). (الزواوي، 1973م، صفحة 177)

قال ابن إياز: ((أقول: كل واحد من الظرفين يقوم مقام الفاعل، كقولك: (سِيرَ بزيدٍ يومان فرسخين)، أو(سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخان)، ومن كلامهم: (صِيدَ عليه يومان)، لكن لا يصح ذلك بشرطين: الأول: نبّه عليه المصنف، وهو قوله: (مختصا)، يعني أنك لو قلت: (ذُهِبَ زمانٌ)، و(قُعِدَ مكانٌ) لم يحسن... والثاني: أخلّ به، وهو أن يكون متمكناً، واحترزنا بذلك عن غير المتمكن، نحو: (عندك) و(سَحَرَ)، فإنه لا يُقام واحد منهما مقام الفاعل؛ لأن ذلك يوجب رفعه، وعدم تمكنه ينفيه.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 354/1)

فضرورة التقييد عند ابن إياز دعته للاستدراك في ما ذكره ابن معط، إلا بشروط الأول منها: أنّه مختص، وهو ما اتفق عليه الاثنان_ واعني ابن معط وابن إياز_ والآخر وهو ما لم يذكره ابن معط، في ضرورة كونه متمكناً، حتى يصح وقوعه مكان الفاعل، فما كان مبنيا من الظروف كما في(عند، وسحرَ) لا يصح وقوعهما فاعلا، لعدم تمكنهما ووقوعهما مبنيين. وهو مرجح عندي كذلك. فشرط التمكن تجعل وقوعه فاعلا أمرا واقعا في الكلام.

13_ مسألة أفعال المقاربة:

تعدّ أفعال المقاربة من نواسخ الجمل الاسمية ويكون خبرها جملة فعلية، ولأفعال المقاربة دلالة اقتراب وقوع الفعل، وسميت بأفعال المقاربة عموما؛ إلا أنها تقسم إلى أنواع كالمقاربة، والرجاء والشروع.

قال ابن معط في الأفعال: ((وأفعال أُخرُ، تُسمى أفعال المقاربة، ومنها فعلان للتراخي، وهما(عسى وأوشك)، وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ، وهي: (كاد، وأخذ، وجعلَ، وأنشأ، وطفِقَ)). (الزواوي، 1973م، صفحة 180)

قال ابن إياز: ((أقول: سمّى هذه الأفعال أفعال مقاربة، وكذلك سمّاها الزجاجي والزمخشري، وفيه نظر، وذلك لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل، وليست بأسرها للمقاربة.... وأنّه أطلق المقاربة على (أخذَ، وجعلَ، وطفقَ، وأنشأ) وليس الأمر كذلك، وإنما هي للدخول في الفعل. والثاني: أنّه جعل (أوشكَ) للتراخي مطلقاً، كما أنّ (عسى) كذلك، وقد تقدم أن لها استعمالين، هي في أحدهما كـ(عسى).)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 393/1)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

ابن معط قد تحدث بعموم الموضوع كأغلب النحويين عندما يعلقون على أفعال المقاربة من دون تخصيص؛ لأن ابن معط كغيره من النحويين على اعتقاد جازم بمجيء من يشرح هذه الأفعال ويفصلها من بعده في كتابه الفصول الخمسون، وهذه الشروحات هي باب الولوج في هذا العلم الغزير، ووظيفة يجب على الشارح الاهتمام بها.

14_ مسألة ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي:

هناك مجموعة من المعمولات تُنصب في الجملة العربية كفضلات تكمل المعنى المقصود منها، ذكرها ابن معط فقال: ((وهو المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، والمفعول له، والمفعول معه)). (الزواوي، 1973م، صفحة 183)

قال ابن إياز: ((وتقديم المفعول له على المفعول معه جيد لوجهين: الأول: أنّ المفعول له هو الغرض الحاصل عن إيقاع الفعل، وهو لازم لكل فعل؛ إذ العاقل لا يفعل(فعلا) إلا لغرض، والمفعول معه غير لازم للفعل. والثاني: أنّ الفعل يصل إلى المفعول له بنفسه، وإلى المفعول معه بواسطة الواو. وفيه نظر؛ إذ المفعول له لا يصل إليه الفعل بنفسه، بل بلام ظاهرة او مقدرة، فإن كان أراد الواسطة اللفظية، أي: المفعول له قد يتجرد منها، والمفعول معه لا يتجرد، جاز، ولكن الأولى أن يُبينه، ولعله وافق من يذهب إلى أن المفعول له لا يُقدر معه اللام فيندفع الإشكال.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 420/1)

وهذا الإشكال إثقالٌ لتعليله، فالمفعول له سواء بتقدير اللام أم ظهورها، أقرب من المفعول معه؛ لأنه يُعلل وقوع الفعل في زمانه. فإن لم تظهر اللام كان منصوبا، كقولنا: جئتُك رغبةً فيك، فإن ظهرت اللام يُجر فتقول: جئتُك لرغبةٍ فيك. وفي كلتا الحالتين أقرب من المفعول لأجله، كقولنا: سرتُ والحائطَ.

15_ مسألة وقوع الحال منتقلة:

فالحال هي الموضحة لما يُبهم من اختلاف في هيأة فاعل الفعل أو هيأة مفعوله، وتتداخل الحال مع المفعول من حيث أنهما فضلة، فضلا عن شبه الحال بالظرف شبهاً خاصاً من جهة أنّها مفعولٌ فيها. والأصل فيها ان تكون منتقلة فقولنا: جاءَ زيدٌ مسرعاً، فالإسراع قد يتحول إلى إبطاء، وقد تكون الحال ملازمة لصاحبها لا تنفك عنه. كقولنا: دعوتُ الله سميعا، فالحال ملازمة ولا تزول وهي ثابتة للخالق عزّ وجلّ.

قال أبو علي الفارسي عن الحال: ((الحال مفعول بها، وهي زيادة في الخبر، فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ راكبا) فقد خبّرت عن مجيئه، وزدتَ في الكلام خبرا بركوبه، فعلمتَ بهذا أنّ الحال زيادة فائدة... فإذا قلت: (جاء رجلٌ راكبٌ) قَبُحَ أن تنصبه على الحال؛ لأن هذا كلام قليل الفائدة، وإذا كان قليل الفائدة وجب أن تصفه لتخلصه إلى أن يصح أن يزيد عنه الخبر وهو الصفة، وإذا لم تصفه وأخبرت عنه زيادة خبر فقد نزّلته منزلة الكلام الكثير إفادة، وأنت إلى أن تُقويه بالصفة ليلحق بالكثير الفائدة أولى؛ فلذلك قَبُحَ.)). (الفارسي، 2004م، صفحة 32)

وللحال فائدة قال بها النحويون، فإن فقدت أو زالت تلك الفائدة وكانت مجرد توكيد لما قبلها، يقول ابن إياز: ((يعني أنّه لا يلزم وجودها؛ لأن الملازم لا فائدة في تخصيص الفعل به، ألا ترى أنّك إذا قلت: (لمستُ الثلجَ باردا) لم يكن لقولك: (باردا) فائدة؛ لأنّه ملازم للثلج، وُجِدَ اللمس أو لم يوجد... وهنا تنبيه، وهو أنّه ليس الانتقال شرطا في الحال مطلقا، ألا ترى إلى قوله تعالى: (ويوم يبعث حيا) (مريم:15)، و(ثم وليتم مدبرين) (التوبة: 25) لكن ذلك شرطها إذا كانت غير مؤكدة، قال الشلوبين: إلا أنها إذا كانت مؤكدة، فليست على أصلها؛ لأن أصلها أن تكون للتبيين.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 446/1) فابن إياز لا يؤكد وجود الحال في جميع الجمل إلا إذا توافرت الفائدة من ذكرها، ولا يشترط فيها وقوعها منتقلة فقد تكون ثابتة أو يؤتى بها للتأكيد فقط، إن كانت لا تتوفر فيها إضافة جديدة أو فائدة مرجوة.

16_ مسألة وقوع التمييز بتقدير (من):

يؤتى بالتمييز في تفسير ما يبهم من الكلام ويقع التمييز نكرة منصوبة دائما. وقيل عنه أنّه الفاعل في الأصل، يقول ابن الضائع: ((فهذا أصله أن يكون فاعلا، فلما أُسند الفعل إلى غيره لفظاً، وجيءَ به بياناً للحقيقة، ولم يمكن رفعه؛ لأنّ الفعل لا يرفع مرفوعين إلا على جهة التبع، وكان له شبه بالمفعول؛ لمجيئه بعد تمام الكلام انتصب على التشبيه بالمفعول به.)). (ابن الضائع، 2016م،

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

صفحة 554/3) فالتمييز مبين لحقيقة فاعله بعد تمامه، ووقوعه بعد الفاعل يخصه بشبهه بالمفعول به؛ لذلك نُصِبَ كما نُصِبَ المفعول به.

قال ابن معط في التمييز: ((وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ(من).)). (الزواوي، 1973م، صفحة 188)

قال ابن إياز: ((وقوله: (مقدرة بمن) يعني أنّ التمييز لا بدّ فيه من تقدير (من)، وقد اغتر بكلام أبي الفتح في لمعه، وهو قوله: ولا بدّ في جميع التمييز من معنى (من) وهذا الإطلاق فيه نظر؛ لأنّا إذا قلنا: (طابَ زيدٌ نفسا)، و(أنت أحسنُ الناسِ وجهاً) يلزم من إطلاقه أنّه تقدر (من) فيه وقد صرّح أبو بكر بن السراج بامتناع ذلك في مواضع من كتابه الأصول.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 464/1) وهذا الاستدراك في محله الحقيقي مع التمثيل بجملتين لا يصح معهما تقدير (من)، ولربما أن ابن معط لم يلتفت إلى تفاصيل التمييز؛ بل اكتفى بما ذكره بالعموم.

17_ مسألة الاستثناء:

يُعدُّ الاستثناء من الموضوعات المهمة التي توقف عندها النحويون في عرض عناصر جملة الاستثناء، وبيان أنواع الاستثناء ودلالة كل نوع، مع اشتراط نصب المستثنى على الشبه بينه وبين المفعول به. يقول ابن السراج: ((المستثنى يشبه المفعول إذا أُتيَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل, وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا, فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا, فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيدًا ومررت بالقومِ إلا زيدًا فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيدًا فكل ما أستثنيه "بإلا" بعد كلام موجب فهو منصوبٌ.)). (السراج، 1996م، صفحة 281/1)

قال ابن معط في تعريف المستثنى: ((وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بـ(إلا) أو ما كان في معناها.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 189)

وقد حدد النحويون معنى الاستثناء مما يلابسه من تراكيب جمل أخرى، فيشرح ابن إياز تعريف المستثنى عند ابن معط مستدركا بقوله : ((إنّه قال بـ(إلا) أو ما في معناها؛ ليحترز به عن قولك: (قام القوم ولم يقم زيدٌ)، و(ما قام القومُ وقام زيدٌ) فإن ذلك ليس باستثناء، وإن كان إخراجا للثاني مما دخل فيه الأول، وخصَّ (إلا) بذلك... وقوله: (وهو إخراج) فأتى بالمصدر، وقد كان ينبغي له أن يقول: وهو المخرج، كما استعمله ابن الحاجب في مقدمته، وعذره أنّه أناب الإخراج عن المخرج، كما قيل: (هذا الدرهمُ ضَرْبُ الأميرِ) أي مضروبُ الأميرِ)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 476/1)

فتقييد المستثنى بـ(إلا) دون غيرها مما تشاركه في معنى الاستثناء، إلا أن استدراك ابن إياز كان في ذكره للمستثنى وتعريفه للاستثناء لا للمستثنى، وهو تعريف الكل بالجزء في إنابة المستثنى عن الاستثناء، ويبدو أن ما يذكر للجزء يعطي دلالة الكل وهو أمر بديهي عند النحويين.

18_ في مسألة ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به:

قد يُحذف العامل تخفيفا أو طلباً للاختصار أو لأحوال الخطاب، فينصب المفعول به بفعل محذوف، قال ابن معط: ((ويكون المنصوب بفعل مضمر مصدراً، كقولهم: (مواعيدَ عرقوبٍ) و(غَضَبَ الخيلِ على اللجمِ) و(خيرَ مقدمٍ).)). (الزواوي، 1973م، صفحة 196)

وما استدركه ابن إياز ليس بجديد عند النحويين في جواز إظهار العامل أو عدم إظهاره قال: ((وهنا تنبيهان: الأول: إنّ الأفعال الناصبة لهذه المصادر يجوز إظهارها، فتقول: (وعدتَ مواعيدَ عرقوبٍ)، و(غضبتَ غضبَ الخيلِ) و(قدمتَ خيرَ مقدمٍ) والثاني: أنّه يجوز رفعها على تقدير مبتدأ محذوف، أي: مواعيدُك مواعيدُ عرقوب، وغضبُك غضبُ الخيلِ، وقدومُك خيرُ مقدمٍ) .)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 539/1) ويجوز رفع المصدر على تقديره خبر لمبتدأ محذوف مأخوذ من حروف خبره. وهنا كانت تنبيهات ابن إياز هي إضافة لم تأتِ بجديد لم نعلمه مسبقا، إنما تفصيل لا بدّ من ذكره إلا أنها أخذت صورة التنبيهات، وكأن الأمر فيه إغفال مسبق.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

19_ مسألة الحروف الناصبة للأفعال المضارعة:

تتنوع أدوات النصب الداخلة على الفعل المضارع فتؤثر فيه من حيث اللفظ والمعنى سواء أكانت أدوات ناصبة بنفسها أم على تقدير أداة النصب(أن) قال ابن معط: ((وهي قسمان: أصل، وهو(أن ولن، وإذن) وفرعٌ، وهو ناصبٌ بإضمار (أن).)). (الزواوي، 1973م، صفحة 203)

ويستدرك ابن إياز في التنبيه على (كي): ((وهنا تنبيه، وهو أنّه ترك من الأصول (كي)، فإما أن يكون ذلك سهوا منه، وإما أن يكون تبع الأخفش في مذهبه؛ إذ كان يرى أنّها حرف جر دائما، فيتحتم حينئذٍ تقدير الناصب بعدها.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 607/2) ويبدو أنّ ابن معط لم يذكر أداة النصب(كي) لقلة استعمالها التي يستعاض عنها باللام في أكثر الكلام، فنقول: أدرسُ كي أنجحَ أو لأنجحَ. وهذا يرجع لاختلاف الأسلوب بين النحويين في عرض الموضوع النحوي. وهو استدراك لطيف من ابن إياز له دلالة الشمول في عرض الحروف الناصبة للفعل المضارع.

20_ مسألة عطف البيان:

يمتاز العطف بنوعين فالأكثر شيوعا هو النوع الأول وهو عطف النسق، باستخدام أحد الحروف التي تعطف اسم على اسم، أما النوع الآخر: وهو عطف البيان. قال ابن معط: ((فعطف البيان هو اسم يُفسره اسم، كما يُفسره النعت، إلا أنّه ليس مشتقا، ولا في حكم المشتق، فأشبه البدل.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 236) فعطف البيان يوضح ما قبله وهو اسم جامد غير مشتق وهذا الفرق يمايزه عن النعت الذي يتبع المنعوت ويكون اسما مشتقا أو مؤولا بالمشتق.

ونلحظ أنّ ابن إياز قد وقف على تقييد عطف البيان بضرورة تحديده بكونه الثاني لا الأول، وهو يمثل حقيقة عطف البيان والغرض من ذكره لاحقا؛ لتوضيح الغموض في الاسم الأول فيقول ابن إياز: ((وقوله: فعطف البيان هو اسم إلى آخره، فيه نظر؛ وذلك لأنّ عطف البيان هو الثاني لا الأول، وكلامه يعطي أنّه الأول والجيد أن يقول: اسمٌ يُفسِّر اسما.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 877/2) وما ذكره ابن إياز هو تنبيه مهم أراد به بيان حقيقة العطف في كونه تابعا لما قبله وموضحا له، أما قوله: والجيد أن يقول: هو اسم يفسر اسما، ففيه من التحديد للبيان لا للنسق، فعطف النسق قد يعطف اسما على اسم أو فعلا على فعل أو جملة على جملة. وهذا جيد في التوضيح أيضا.

21_ مسألة (حتى)

لـ(حتى) استعمالات نحوية دلالية متنوعة، فقد تأتي حرف عطف وقد تكون حرف جر يضمر بعد(أن) وجوبا، وقد تكون حرف ابتداء؛ أي لابتداء جملة جديدة، وأيضا لها دلالة حرف الجر بمعنى (إلى).

قال ابن معط عن حتى: ((وتارة تكون عاطفة، فيكون ما بعدها جزءا مما قبلها على معنى الواو، كقولك: (قام القومُ حتى زيدٌ) وتارة تكون غاية لا عمل لها، فيُستأنف ما بعدها كسائر حروف الابتداء.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 216)

ويأتي ابن إياز بتنيهاته فيقول: ((أقولُ: (حتى) الابتدائية هي التي يُستأنفُ بعدها الكلام، وتتلوها الجملتان: الاسمية والفعلية، كقولك: قام القومُ حتى زيدٌ قائم، ووقفتُ حتى وصلتَ إلى الأمير. وهنا تنبيه، وهو أنّه يلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس فعل الفاعل المتقدم، تقول: ركِبَ القومُ حتى الأمير راكبٌ، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يجزِ، ويلزم في الفعلية أن يلاقي ما بعد(حتى) بآخر جزء من الجملة، تقول: جلستُ حتى كلمتُهُ. فنهاية الجلوس اتصلت بالكلام.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 719/2)

وهذه الاستدراكات على (حتى) الابتدائية هي توضيح لما فيها من الغموض، فحتى الابتدائية تلحقها جملة إما اسمية وإما فعلية، فالاسمية يلزم فيها وقوع خبرها من جنس الفعل الذي قبل (حتى) وإن كانت الجملة فعلية فيلزم أن يلاقي ما قبل حتى بآخر جزء من الجملة، وهو تنبيه مهم جاء به ابن إياز لتوضيح دلالة (حتى) على الابتداء وارتباط تلك الدلالة بما قبلها وما بعدها.

22_مسألة الاسم الموصول(الذي):

فقد ذكر ابن معط في(الذي) مجموعة من اللغات فقال: ((وفي (الذي) لغات: الذي، والذيّ، والذِ، والذْ، وكذلك في التي.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 231)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

فكان استدراك ابن إياز على تلك اللغات واعتقاد ابن معط بصحتها، والحقيقة أنه لم يبين اعتقاده بل ذكرها فقط من باب الاستعمال عند العرب فيقول ابن إياز: ((أقولُ: الأصل(الذيْ) بكسر الذال، فإنه حذفَ الياء تخفيفا... وأرى فيه نظراً من وجهين: الأول: إنه قبيح؛ للوقف على الموصول دون الصلة. والثاني: أنّ إجراء الوصل مجرى الوقف قد حمل العلماء من البصريين كلام الله تعالى عليه في مواضع متعددة، ولو كان ذلك ضرورة لما أقدموا على ارتكابه.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 843/2)

وكما قال ابن إياز إنّ الأصل هو(الذي) في الاستعمال والمرجح عند العرب، أما في حذف الياء منها، وهو ما يرد طلبا للخفة عند بعض اللغات فقد نعته بالقبيح، لأنّ في حذف الياء إلغاءً للصلة والوقوف في موضع وصل. وهو استدراك لطيف من ابن إياز. ولعل استعمال ذلك الحذف في الياء يشكل الندرة في كلام العرب.

23_ مسألة التوابع

التابع هو معمول يتبع ما قبله من حيث الحركة ويكون فضلة، يؤتى بها في مواضع تستدعي ذكرها، فالتابع غالبا ما يوضح متبوعه، ويزيل عنه الغموض.

قال ابن معط في التوابع: ((والتوابع أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 234)

ولم يرتضِ ابن إياز على ما قاله ابن معط فاستدرك على عدم وجود قسمي العطف فيما ذكر فيقول: ((وإنما عدها المصنف أربعة وهي خمسة؛ لأنّ العطف قسمان: عطف بيان وعطف نسق... وبدأ بالنعت، وزعم أنّه أسبق التوابع، وفيه نظر؛ لأن ابن السراج، وأبا علي والزمخشري قدموا التوكيد وشفعوه بالنعت وهو حسنٌ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه؛لأنّه يتضمن حقيقة الأول، وحال من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقة الأول فقط.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 858/2)

فالاستدراك الأول على عدم ذكر العطف بنوعيه؛ بل ذكره بالعموم وهو أمر طبيعي في ذكر الموضوعات وعدم التفصيل فيها فكل من يعرف بعطف النسق وهو الأكثر استعمالا يعلم بعطف البيان، وأما الاستدراك الثاني فكان في تقدم النعت على بقية التوابع وكأنه الأسبق فيها، ورجح رأيه في تقدم التوكيد على النعت بما ذكره ابن السراج وأبو علي الفارسي والزمخشري، ويرى الأصوب؛ لأنّ حقيقة التوكيد هي معنى الأول، أما حقيقة النعت فهي وصف مبين للأول وحقيقته.

24_ في مسألة النكرة:

تكثر النكرات في الاستعمال وهي شائعة تنطبق على أي فرد من جنسها يشاركها الحقيقة نفسها، فكلمة رجل تنطبق على جميع الرجال التي لديهم سمة الرجولة والذكورة، ولا تنطبق على المرأة، أو الحائط أو الجبل. قال ابن معط في تعريف النكرة: ((فالنكرة اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون الآخر.)). (الزواوي، 1973م، صفحة 225)

يوضح ابن إياز تعريف النكرة فليست حقيقة النكرة بالتعدد، فيقول في هذاالصدد: ((وهنا تنبيه، وهو أنّه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني الموجودة تحتها، بل العبرة أن يكون وضعها على الاشتراك، ألا ترى أن(شمسا)، و(قمرا) نكرتان، وإن لم يوجد إلا شمسٌ واحدةٌ، وقمرٌ واحد، ويدلك على تنكيرهما دخول علامات النكرة عليهما.)). (ابن إياز، 2010م، صفحة 780/2)

فالنكرة تمتاز بعمومها وشيوعها، والمعرفة تمتاز بتخصيصها، ومن علامات النكرة دخول (ال) التعريف عليها فتعطيها تعريفا، وكلمتا(شمس، قمر) تقبلان (ال) التعريف حتى وإن كانا لا تعدد لهما في الوجود، ولكن قد يذهب العقل في وصف المرأة بالشمس، فنقول: هي كالشمس، أو هي كالقمر في الجمال. فنلحظ أنّ الكلام خرج للتشبيه، وليس للنكرة التي قال عنها لا وجود لها.

النتائج :

1_ يمكن تقسيم استدراكات ابن إياز إلى قسمين: الأول منهما هي تلك الاستدراكات التي يؤتى بها لغرض تكميل أو تفصيل، والقسم الآخر: هي استدراكات زائدة عن الحاجة ليست في محلها، وأغلب استدراكاته جاء بها كتنبيهات.

2_ ما استخلص من تلك الاستدراكات أنّ ابن معط لم يعط تفصيلا لكل موضوع ذكره في فصوله الخمسين، وهذا دليل على أنّه قصد به الخاصة من النحويين، ولم يكن كتابا تعليميا للعامة من الدارسين للعربية.

3_ أراد ابن إياز إثبات بصمته النحوية وذائقته اللغوية في كتابه المحصول في شرح الفصول، وقد استطاع ذلك بكل موضوعات الكتاب فقام بجهود طيبة في تبسيط مادة كتاب الفصول الخمسين، ولا سيما في بعض استدراكاته.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913

المصادر والمراجع

أبو البقاء الكفوي. (1998م). *الكليات* (المجلد الطبعة الثانية). بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو علي الفارسي. (2004م). *المسائل المنثورة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار عمار.

الحسين ابن إياز. (2010م). *المحصول في شرح الفصول* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار عمار.

جار الله الزمخشري. (1998م). *أساس البلاغة* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية.

علي ابن الضائع. (2016م). *شرح جمل الزجاجي* (المجلد الطبعة الأولى). دار بغداد: العراق.

عمرو سيبويه. (1988م). *الكتاب* (المجلد الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

محمد التهانوي. (1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* (المجلد الطبعة الاولى). بيروت/ لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

محمد السراج. (1996م). *الأصول في النحو* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

يحيى الزواوي. (1973م). *الفصول الخمسون*. القاهرة: عيسى البابي وشركاءه.

أبو البقاء الكفوي. (1998م). *الكليات* (المجلد الطبعة الثانية). بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو علي الفارسي. (2004م). *المسائل المنثورة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار عمار.

الحسين ابن إياز. (2010م). *المحصول في شرح الفصول* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار عمار.

جار الله الزمخشري. (1998م). *أساس البلاغة* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية.

علي ابن الضائع. (2016م). *شرح جمل الزجاجي* (المجلد الطبعة الأولى). دار بغداد: العراق.

عمرو سيبويه. (1988م). *الكتاب* (المجلد الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

محمد التهانوي. (1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* (المجلد الطبعة الاولى). بيروت/ لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

محمد السراج. (1996م). *الأصول في النحو* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

يحيى الزواوي. (1973م). *الفصول الخمسون*. القاهرة: عيسى البابي وشركاءه.

References

Abu al-Baqa' al-Kafawi. (1998). *Al-Kulliyyat* (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Mu’assasat Al-Risalah.

Abu Ali al-Farisi. (2004). *Al-Masa’il al-Manthura* (1st ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Hussein Ibn Iyas. (2010). *Al-Mahsul fi Sharh al-Fusul* (1st ed.). Amman: Dar Ammar.

Ali Ibn Al-Dha’i’. (2016). *Sharh Jumal al-Zajjaji* (1st ed.). Baghdad, Iraq: Dar Baghdad.

Amr Sibawayh. (1988). *Al-Kitab* (3rd ed.). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

Jar Allah al-Zamakhshari. (1998). *Asas al-Balagha* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Muhammad al-Tahanawi. (1996). *Mawsu’at Kashshaf Istilahat al-Funun wa al-Ulum* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Maktabat Lebanon Publishers.

Muhammad al-Sarraj. (1996). *Al-Usul fi al-Nahw* (3rd ed.). Beirut: Mu’assasat Al-Risalah.

Yahya al-Zawawi. (1973). *Al-Fusul al-Khamsun*. Cairo: ‘Isa al-Babi wa Shuraka’uh.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.913